

تمكين العمالة التعاقدية المؤقتة من تقييم وكالات التوظيف والوسطاء الآخرين من خلال المنصات الرقمية

كان للتكنولوجيا الرقمية أو التكنولوجيا بشكل عام تأثيرات هائلة على مختلف قطاعات المجتمع والأطراف المعنية. وفي إطار حوكمة هجرة اليد العاملة، تقدّم التكنولوجيا الدعم للجهات الحكومية وغير الحكومية والمهاجرين أنفسهم بما يضمن حماية حقوق المهاجرين ودعمها. يعدّ تنظيم توظيف العمّال المهاجرين من بين المجالات الحاسمة التي تشكل تحدياً للجهات الحكومية وغير الحكومية على حدّ سواء، كما شهدنا في السنوات الأخيرة طفرة في تطوير المنصات الرقمية. تتيح هذه المنصات للعمال المهاجرين تقييم جهات التوظيف وأصحاب العمل والوسطاء الآخرين ومشاركة رأيهم بهم، كما تتيح توفير معلومات حول رحلة الهجرة بأكملها بما في ذلك الخطوط الهاتفية الساخنة أو تفاصيل الاتصال في حالات الطوارئ، وتقدم ميزات مثل تسوية المنازعات والمساعدة المجانية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وفي الوقت الحاضر، تتوفّر مجموعة من هذه المنصات التي تم تطويرها من قبل الحكومات والمجتمع المدني والنقابات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية. تستعرض هذه الدراسة الممارسات الجيدة للمنصات الرقمية الحالية الخاصة بممرات الهجرة الأخرى، وبالمنظمات الدولية، وبالمنظمات غير الحكومية بهدف مساعدة الدول الأعضاء في مسار حوار أبوظبي على تطوير منصات مماثلة من شأنها أن تخفف من النشر غير المتوازن للمعلومات بشأن عملية توظيف اليد العاملة في المنطقة.

تمّ جمع البيانات الخاصة بهذا البحث من المصادر الأولية والثانوية. وقد تمّ جمع قدر كبير من هذه المعلومات من أعضاء منتدى المهاجرين في آسيا والشركاء من بلدان المنشأ الرئيسية في آسيا الذين قدّموا ملاحظات وتقييمات مهمة حول فعالية تلك المنصات. وتمّ تقسيم المنصات الرقمية التي جرى تقييمها في هذه الدراسة إلى منصات رقمية متوفرة على المستويين الإقليمي والعالمي (منصة التقييم والمراجعة التي توفّر تسوية المنازعات) ومنصات رقمية مخصصة بحسب البلدان (منصات التعليقات). المنصات الرقمية ضمن الفئة الأولى هي التالية: مستشار التوظيف Recruitment Advisor، ونظام الإبلاغ عن انتهاكات حقوق المهاجرين (MRVRS) أو همسة Hamsa، والأحلام الذهبية «جولدن دريمز» Golden Dreams، ولايبور لينك Labourlink، و ووركر كونكت Worker Connect، وكونتراداتوس Contratados. أقلّ الفئة الثانية فتشمل المنصات التالية: المنصات في الهند ونيبال وسريلانكا وبنغلاديش والفلبين وإندونيسيا. وتطرقت هذه الدراسة أيضاً إلى منصات التواصل الاجتماعي التي يستخدمها المجتمع المدني بشكل رئيسي لمشاركة التقييمات والتعليقات على غرار «فايسبوك» و«واتساب».

على الرغم من العدد الكبير للمنصات الرقمية التي تمّ تطويرها بهدف تقييم أداء وممارسات وكالات التوظيف في المنطقة، إلا أن معظمها يفتقر إلى التحسين بل ويحتاجه لضمان أن تخدم المنصات الغرض المنشود المتمثل في مساعدة العمال المهاجرين على اتخاذ قرارات مستنيرة منذ بداية هجرتهم. ونذكر في ما يلي بعض الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من الدراسة ألا وهي: إنّ العمال المهاجرين المستهدفين ليسوا على دراية

بهذه المنصات الرقمية، ويعاني العمال المهاجرون من الوصول غير المتكافئ إلى التكنولوجيا بما يشمل ارتفاع تكلفة رسوم الإنترنت، كما أنّ الوكلاء الفرعيين وجهات التوظيف غير النظامية ليسوا جزءاً من هذه المنصات. وبناءً على هذه النتائج، يوصي الباحث بنشر المعلومات حول المنصات الرقمية من خلال حملات التوعية وبرامج التوجيه في مرحلتي ما قبل المغادرة وبعد الوصول. ويجب على دول المنشأ، إلى جانب المجتمع المدني ووكلاء التوظيف، السماح للعمال المهاجرين بالمشاركة في تقييم تجربة التوظيف التي يخوضونها ومراجعتها. كما يتعين نشر هذه المراجعات والتقييمات وتعميمها بين المهاجرين المحتملين. ويجب كذلك على الحكومات التنسيق مع منظمات المجتمع المدني للوصول إلى المعلومات الموثوقة والشرعية التي يتم جمعها من خلال التفاعلات عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع العمال المهاجرين. علاوة على ذلك، يجب على الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية النظر في تطبيق آليات محو الأمية التواصلية للمهاجرين مع التأكد من سهولة استخدامها. ويجب أيضاً توفّر خيار للوصول إلى تصنيف المهاجرين ومراجعتهم لوكالات التوظيف في مرحلتي ما قبل المغادرة والعودة. وينبغي أيضاً أن تؤخذ تجربة المهاجرين غير الشرعيين وضحايا الإتجار في عين الاعتبار نظراً لأن التوظيف النظامي قد يحدو غير نظامي في بلد الوجهة. وأخيراً، يعدّ تطوير الشراكات بين الأطراف المعنية على جميع المستويات أمراً حيوياً لضمان الشفافية في التوظيف عن طريق وضع حدّ لجهات التوظيف التي لا تراعي المعايير الأخلاقية.

المؤلف

وليام جويس، منسق إقليمي، منتدى المهاجرين في آسيا